

هيئة تنظيم مركز قطر للمال تعلن عن سياستها حول الغرامات المالية المفروضة عند التأخر في التقدم بالتقارير

لنشر الفوري

الدوحة، في 17 مارس 2009

نشرت هيئة تنظيم مركز قطر للمال سياستها حول فرض الغرامات المالية على الشركات المخولة التي تتأخر في التقدم بالتقارير إلى هيئة تنظيم مركز قطر للمال.

تعتبر هيئة تنظيم مركز قطر للمال هذه التدابير أدوات مهمة في الحفاظ على مناخ مالي منظم بشكل جيد. ومن المتوقع أن تؤدي هذه السياسة إلى تشجيع ثقافة الامتثال بين الشركات التابعة لمركز قطر للمال لتقديم تقاريرها في الأوقات المحددة.

صدرت هذه السياسة عقب فترة استشارية بدأت في ديسمبر 2008. وتلقت هيئة تنظيم مركز قطر للمال العديد من الردود خلال الفترة الاستشارية وقد تم أخذها في الاعتبار عند التحضير للنسخة النهائية لهذه السياسة. ترحب هيئة التنظيم بالتعليقات البناءة ويسرها اشتراك الشركات المخولة بهذه المسألة وبغيرها من المسائل. وتؤمن هيئة التنظيم بأن مشاركة الشركات المخولة وغيرها من الكيانات التابعة لمركز قطر للمال في العملية الاستشارية ستساهم في تطوير السياسات الفعالة والعادلة.

وفي حين تركز هذه السياسة على فرض الغرامات على التقارير المتأخرة، فإن هيئة التنظيم تستمر في تشجيع الشركات على تقديم إشعارات مسبقة في حال واجهت صعوبة في التقدم بتقاريرها في الوقت المحدد.

يمكن الاطلاع على السياسة المعروفة بسياسة لوائح الخدمات المالية للعام 2009 (الخدمات المالية، التقارير المتأخرة) على موقع هيئة تنظيم مركز قطر للمال الإلكتروني:

http://www.complinet.com/net_file_store/new_rulebooks/qf/QFCRA_Policy_2009-01.pdf

###

لمزيد من المعلومات الرجاء الاتصال بـ:

فريق عمل العلاقات العامة

هاتف: +974 495 6747

فاكس: +974 483 0894

البريد الإلكتروني: news@gfcra.com

لمحة عن مركز قطر للمال

إن مركز قطر للمال هو مركز مالي ومركز أعمال قامت بتأسيسه حكومة قطر ومقرّه الدوحة. تم إنشاء المركز بهدف اجتذاب مؤسسات الخدمات المالية العالمية وأهم الشركات المتعددة الجنسيات وبهدف تشجيع المشاركة في سوق الخدمات المالية المتنامية في قطر وفي أجزاء أخرى من المنطقة. يعمل مركز قطر للمال وفقاً لمعايير عالمية ويوفر بنية قانونية وبنية أعمال من الدرجة الأولى لكافة الشركات العاملة فيه. تم إنشاء مركز قطر للمال بموجب قانون مركز قطر للمال رقم (7) لدولة قطر وقد بدأ أعماله في 1 مايو 2005.

لمحة عن هيئة تنظيم مركز قطر للمال

إن هيئة تنظيم مركز قطر للمال كيان تنظيمي مستقل تم تأسيسه بموجب المادة رقم (8) لقانون مركز قطر للمال. تقوم الهيئة بتنظيم الشركات التي تقدم الخدمات المالية في مركز قطر للمال أو انطلاقاً منه. وتملك الهيئة سلسلة كبيرة من السلطات التنظيمية بتحويل الشركات والأفراد والإشراف عليها وتأديبها عند الضرورة. وتقوم هيئة تنظيم مركز قطر للمال بالتنظيم وفقاً لمعايير قانونية عالمية، تمت صياغتها عن قرب وفقاً لنماذج القوانين المعتمدة في مراكز مالية بارزة أخرى.

لمحة عن هيئة مركز قطر للمال

هيئة مركز قطر للمال هي الجهاز المسؤول قانوناً عن تطوير مركز قطر للمال وتشغيله وإدارته. وهي تعمل على اجتذاب المؤسسات الدولية للخدمات المالية والشركات الكبرى المتعددة الجنسيات، لتتشارك رؤياً واحدة قائمة على إرساء شراكة طويلة الأمد وذات فائدة متبادلة مع قطر. للمزيد من المعلومات، يُرجى زيارة الموقع الإلكتروني التالي: www.qfc.com.qa

لمحة عن قطر

عام 2005، أُجري استفتاء وطني رحّب ترحيباً كبيراً بدستور جديد نصّ على إجراء الانتخابات التشريعية الأولى في قطر وعلى قيام سلطة قضائية مستقلة. ودولة قطر هي حالياً عضو في مجلس الأمن الدولي التابع للأمم المتحدة. وبعدّ الاقتصاد القطري بين أسرع الاقتصادات نمواً في العالم وتتنجّه قطر إلى أن تكون أكبر مصدر للغاز المسيل في العالم وتعمل ضمن إطار برنامج حيوي يكمن في الاستثمار البنوي والتنويع الاقتصادي.

للمزيد من المعلومات يُرجى زيارة الموقع الإلكتروني التالي:

www.qfcra.com